التركيب الصناعي في العراق: منظور جغرافي

The Industrial Structure in Iraq: A Geographical Perspective

د. نسار مسعود محمود

Dr. Nassar Masood Mahmood

E-mail: nsarxan@yahoo.com

جامعة أربيل التقنية / المعهد التقني الإداري أربيل / إدارة الإرشاد السياحي

Erbil Polytechnic University / Erbil Administration Techical Institute / Tourism Guide Management

الكلمات المفتاحية: الصناعي، الجغرافي، التنمية، الإنشائية، المعايير.

Keywords: Geographic, Development, construction, Standards.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الهيكل الصناعي في العراق من منظور جغرافي؛ إذ اشتملت الدراسة على توضيح عددٍ من المفاهيم النظرية للهيكل الصناعي وتحديد أنماطه؛ عبر تحليل المعايير الصناعية الأكثر تأثيرًا على تحديد نمطه، واكتشفت الدراسة أن الإمكانيات الطبيعية والبشرية لها الأثر الكبير في التخصص الصناعي القائم على توافر هذه الإمكانيات، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى إمكانية قيام بعض الصناعات المقترحة في تلك المحافظات بتحقيق نوع من التكامل الصناعي.

Abstract

This study aims to examine the industrial structure in Iraq from a geographical perspective. It includes a clarification of several theoretical concepts related to industrial structure and an identification of its patterns through the analysis of the most influential industrial criteria in determining these patterns. The study reveals that natural and human resources have a significant impact on industrial specialization, which is largely determined by the availability of such resources. Based on this, the research concludes that certain proposed industries in these provinces have the potential to achieve a form of industrial integration.

المقدمة

تعد الصناعة نشاطًا اقتصاديًّا قادرًا على تحقيق كل احتياجات الناس من خلال حجم الوفورات الاقتصادية الممكنة في بيئات توطنها؛ لذلك فقد حظيت الصناعة باهتمام واسع في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية؛ بغية تحقيق تنمية صناعية واسعة. ومن هنا جاءت العناية بدراسة الهيكل الصناعي في العراق، وإظهار خصائصه ومميزاته، ودور العوامل الطبيعية والبشرية في تنوعه؛ محاولةً لفهم دقيق لكل التغيرات الهيكلية الصناعية فيه.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تقديم فكرة عن التركيب الصناعي في العراق وأنماطه، وما أبرز المعايير المستخدمة في الصناعة؟ وذلك من خلال معرفة الإمكانيات الطبيعية والبشرية وأثرها في القطاع الصناعي مع تقديم أهم المقترحات الصناعية المستقبلية له.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة الدراسة في إبراز نمط التركيب الصناعي السائد في العراق من خلال التعرف على إمكانياته الطبيعية والبشرية المتاحة، وأثرها في تحديد أنماطه الصناعية من أجل الوصول إلى تحقيق تكامل صناعي مهم للنشاط الاقتصادي.

فرضيات البحث:

أولاً: يمتلك العراق الإمكانيات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) التي تسهم في تحقيق تنمية صناعية متكاملة مع تحديد النمط الصناعي القائم في الهيكل الصناعي.

ثانياً: رسم صورة لمستقبل الهيكل الصناعي بشكل أفضل من خلال اتباع أساليب تخطيطية علمية هادفة.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي لدراسة الهيكل الصناعي للوصول إلى معالجة المشكلة.

هيكلية البحث: اعتمدت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث، درس المبحث الأول المفاهيم النظرية للهيكل الصناعي، أما المبحث الثاني فخُصَّ بدراسة واقع الهيكل الصناعي في العراق، وتفرغ المبحث الثالث في إعطاء لمحة مستقبلية عن الهيكل الصناعي في العراق.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للهيكل الصناعي

تعد دراسة الصناعة من الموضوعات الأساسية والمهمة في النظام السياسي والاقتصادي لأي دولة، وعليه تعد الصناعة الأداة المحركة لتطوير النشاط الاقتصادي والحجر الأساسي في تحقيق التنمية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي المتكامل؛ لذلك فقد أخذت الصناعة عناية الباحثين في تعريفها: بأنها العملية التي يتم تحويل المادة من حالتها الأصلية إلى حالة جديدة لتصبح أكثر نفعًا وإشباعًا لحاجات الإنسان ورغباته.

وعلى الرغم من تعدد التعاريف التي أطلقها الباحثون على الصناعة إلا أن التعريف الأكثر شمولاً ودقة هو الذي عرفته الأمم المتحدة للصناعة بأنها التحويل الميكانيكي والكيمياوي للمواد العضوية وغير العضوية بعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنجزت بالآلات الميكانيكية أو تحركها قدرة، أو أنجزت بالأيدي، وسواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة أو بيت، وسواء بيعت بالجملة أو بالتجزئة (العباس، ١٩٩١، ص٢٧).

لذلك تعد دراسة الهيكل الصناعي أو البنية الصناعية من أهم المواضيع لدراسة الصناعة وتحليلها من أجل تحقيق التنمية الصناعية؛ لما لها من أهمية بارزة في معالجة المتغيرات الاقتصادية المتعددة، وتصنيف الصناعات القائمة، أهمها بالنسبة للمعايير الصناعية: عدد المصانع، والعمال، ورأس المال، والقيمة المضافة.

التصنيف الصناعي

تعد دراسة الحقائق الجغرافية منفردة عن الحقائق الأخرى لا تعطي صورة واضحة إنما يتطلب الأمر إلى مقارنة بين الظواهر، أو أحوال تلك الظاهرة بين زمن معين وآخر وأن الاختلاف بين المفاهيم وعدم الاتفاق على حدودها ومضامينها قد يعطي ملامح غير دقيقة؛ لكون الصناعة واسعة من حيث المدخلات والمخرجات؛ لذلك اختلف الباحثون في تصنيفها، وسنحاول أن نوضح أهم التصانيف، هي:

أولا: التصنيف الدولي

هو الدليل للنشاط الاقتصادي الذي أقرته الأمم المتحدة وتم اعتماده دوليًّا بعد ما زاد عليه مستوى التصنيف من ثلاثة إلى أربعة مستويات، والأخذ بنظر الاعتبار التصانيف القومية للدول والأنظمة الاقتصادية، ويقسم دليل النشاط الاقتصادي في المستوى الأول على عشرة أقسام

وضعت الصناعات التحويلية في القسم الثالث وأعطته رقم (٣)، ثم قسمت على أبواب، وكل باب إلى فصول، ثم قسم كل فصل إلى فروع، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة التحويلية على تسع مجموعات كبيرة هي:

١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

رقم هذه الصناعات في التصنيف الدولي (٣١)، وضمن هذه الصناعات تظهر فروع ثانوية للصناعة الغذائية، مثل: صناعة الألبان، والثلج، والبسكويت، والحلويات، والتعليب، وحفظ الخضراوات، وصناعة المشروبات، والمرطبات، والسكائر.

٢- صناعة المنسوجات والألبسة والجلود والأحذية

رقم هذه المجموعة في التصنيف الدولي (٣٢)، وتتضمن صناعة المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية، وصناعة الجوت والسجاد والتريكو والجوارب والفانيلات والخياطة، والصناعات الجلدية والأحذية.

٣- صناعة الخشب والأثاث المكتبي

تصنف هذه المجموعة بالرقم (٣٣)، وتشمل صناعة الخشب المضغوط والنجارة، وصناعة قطع الأخشاب.

٤ - صناعة الورق والطباعة والنشر

رقم تصنيفها الدولي (٣٤)، وتشمل صناعة الورق والمنتوجات المصاحبة لها، مثل: صناعة الكارتون والأغلفة والأكياس الورقية، وصناعة الطباعة وما يتصل بها.

٥- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والمطاط وتكرير النفط

تصنف هذه الصناعات بالتصنيف الدولي بالرقم (٣٥)، وتضم مجموعة من الصناعات كالأسمدة والأدوية والمنظفات والأصباغ والحرير الصناعي، وصناعة مواد التجميل ومنتجات المطاط والبلاستك وتكرير النفط.

٦- صناعة المنتجات اللافلزية.

رقمها في التصنيف الدولي (٣٦)، وتشمل صناعة الطابوق والاسمنت والجص والفخاريات والطباشير، وصناعة الزجاج والمنتجات الكونكريتية والبلوك.

٧- الصناعات المعدنية الأساسية.

تصنف هذه المجموعة برقم (٣٧)، وتشمل صناعة السبائك، وصهر الحديد، وصناعة الفولاذ.

٨- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية

رقمها بالتصنيف الدولي (٣٨)، وتشمل صناعات متنوعة منها الأدوات والأثاث المعدني والأواني، والعلب، المنتجات السلكية، وصناعة قطع الغيار والبطاريات، وصناعة المكائن والأجهزة الكهربائية والمبردات ووسائل التدفئة، وصناعة وسائط النقل، مثل: السيارات، والطائرات، والسفن.

٩- صناعات تحويلية أخرى

رقم هذه المجموعة (٣٩)، ضمن التصنيف الدولي بالصناعات غير المصنفة، مثل: صناعة المجوهرات، والمصوغات، والآلات الموسيقية، والأجهزة الرياضية، والحلي الكاذبة، والسبح والأطراف الصناعية، وأحزمة الفقرات، واطقم الاسنان والنظارات (الجنابي، ٢٠٢١، ص١٩)

ثانياً: التصنيف المحلي

اعتمد هذا التصنيف بوزارة التخطيط للجهاز المركزي للإحصاء، واستقرت على هذا التصنيف الذي سنعتمده في دراسة بحثنا كما يأتي:

١-الصناعات الاستخراجية

يرمز له بالرقم (١٤)، وتشمل المجموعة التعدين، واستغلال المحاجر، واستخراج الأحجار والرمل والطين وأعمال المقالع.

٢- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

يرمز له بالرقم (١٥)، وتشمل الصناعات طحن الحبوب، ومنتجات الألبان، وتعليب الفواكه، والخضار.

٣- الصناعات النسيجية والألبسة والجلود

يرمز لها بالأرقام (١٧،١٨،١٩)، وتشمل صناعات الرقم (١٧) صناعة المنسوجات والمنسوجات الحريرية والتريكو، وغزل ونسيج القطن، وغزل ونسج الصوف، ونسج الدانتيل

للستائر والأقمشة النسائية، وصناعات الرقم (١٨) تشمل خياطة الألبسة الجاهزة والعباءات الصوفية والجوارب النسائية والرجالية والولادية، وصناعات الرقم (١٩) تشمل صنع الفراء باستثناء الملابس الفرائية، ودباغة الجلود، وصناعة الأحذية، الملابس الجلدية عدا المطاطية والبلاستيكية.

٤- الخشب والأثاث الخشبي

يرمز له بالرقم (٢٠)، وتشمل الصناعات الآتية، صناعة الخشب، وإطارات المرايا، وصناعة الأثاث والثوابت، عدا المصنوعة من المعدن، والنجارة أثاث ولوازم الخيزران، وتقطيع ونشر الخشب الموبيليات والأبواب الخشبية، والأثاث المكتبي والمنزلي، ونقش الأثاث.

٥- الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر

تأخذ الرقمين (٢١،٢٢)، وتشمل الطباعة التجارية، وطباعة الكتب، والصحف والسجلات، والطباعة والنشر.

٦- الصناعة الكيمياوية والبلاستيكية والمطاط وتكرير النفط

يرمز لها بالأرقام (٢٣،٢٤،٢٥)، وتشمل الصناعات الآتية، (٢٣) صناعة الكيمياويات والمنتجات البلاستيكية والمطاطية ومنتجات مصنوعة من النفط والفحم، وصناعة المنتجات البلاستيكية وصناعة الحرير الصناعي (الرايون)، ورقم (٢٤) يمثل صناعة المواد الكيمياوية والمنتجات الكيمياوية الأساسية باستثناء الاسمدة والمركبات الازوتية، وصناعة الدهون والورنيش والطلاء، وأحبار الطباعة، وصناعة المستحضرات التجميلية والصيدلانية والكيميائية والدوائية والمنتجات النباتية، (٢٥) صناعة المطاط واللدائن، والاطارات والأنابيب المطاطية، والأنابيب الداخلية للدراجات، صناعة اللباد(مانع الرطوبة).

٧- الصناعات الإنشائية اللافلزية (تعدينية وغير معدنية)

يرمز لها بالرقم (٢٦)، وتشمل صناعة الطابوق والكاشي والموزائيك والبناء الجاهز الثرمستون، والنورة، والجص، وتكسير الحجر، وتصفية الرمل والحصى، والفخريات والخزف، وصناعة المنتجات اللافلزية غير المصنعة، وصناعة الأنابيب الكونكريتية.

٨- الصناعات المعدنية الأساسية

يرمز لها بالرقم (٢٧)، وتتمثل بصناعة السبائك المختلفة التي تعتمد عليها الصناعات الهندسية اللاحقة.

٩- الصناعات الهندسية

يرمز لها بالأرقام (٢٨، ٢٩، ٣٠،٣١، ٣٤)، وتتمثل بالصناعات الآتية (٢٨) الصناعات الهندسية، وصناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن وصناعة اللوازم المعدنية، والأثاث والثوابت المعدنية، وقطع غيار المكائن، وقطع غيار السيارات، (٢٩) صناعة الآلات والمعدات غير المصنعة في محل آخر، (٣١) صناعة اللوازم الكهربائية وتصليحها، (٣٤) صناعة الآلات الزراعية والجرارات، وصناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة، وصناعة هياكل أبدان السيارات، وأعمال تجهيز العربات للمركبات ذات المحركات.

١٠- صناعات متفرقة أخرى

يرمز لها بالرقم (٣٣)، وتشمل صناعة الحلي الكاذبة، والمجوهرات والمصوغات والسلاسل الذهبية، ولعب الأطفال الخشبية والبلاستيكية (الجنابي، العزاوي، ٢٠٢١، ص٢٠-٢١)

الهيكل الصناعي

تعد دراسة موضوع الهيكل الصناعي من أهم المواضيع في دراسة وتحليل النشاط الاقتصادي لأي دولة أو إقليم؛ لذلك يقصد به مجموعة النسب والتناسب التي تظهر واقع الهيكل الصناعي ومدى تنوعه وتضمينه الأنشطة الصناعية المختلفة وأهمها النسبية داخل القطاع وإيضاح علاقات الإنتاج والملكية ومستوى التكنيك والتطوير الصناعي واثره في التنمية الصناعية الاقتصادية (العباس، ١٩٩١، ص٢٦)

وكذلك يعرف أنه تصنيف الصناعة بحسب هيكلها ثم يبين أهمية كل فرع من فروع الصناعة ونسبته من إجمالي النشاط الصناعي في أي إقليم أو منطقة صناعية؛ وذلك عبر بعض المعايير في قياس النشاط الصناعي، مثل: عدد المصانع، والعمال، والقيمة المضافة، ورأس المال، وقيمة الإنتاج (الجنابي، العزاوي، ٢٠٢١، ص٢٢)

يتصف الهيكل الصناعي بهيمنة الصناعات الإنتاجية؛ لأنه يوفر قاعدة صناعية قوية ذات قدرة على إحداث تغيرات إيجابية كمية ونوعية في بنية الاقتصاد المحلي والقومي؛ لذلك تسعى الدولة إلى تطوير صناعتها الإنتاجية من دون إهمال الصناعات الاستهلاكية لضرورتها الكبيرة في توفير السلع التي يحتاجها الناس يوميًا (الجنابي، ٢٠١٣، ص٧٠).

أنماط الهيكل الصناعي

يؤدي عدم تشابه المقومات الصناعية في أي إقليم إلى عدم تشابه الهيكل الصناعي وتباين أنماطه مكانيًا وزمانيًا، ويمكن إجمال أنماطه بمصطلحين، هما: التخصص والتنوع الصناعي وفي ما يأتي تفصيل لكل منهما:

١ – التخصص الصناعي

يقصد به تواجد مصانع ومنشآت صناعية في إقليم ما بكثرة تفوق في ذلك الإقليم على الأقاليم الأخرى؛ أي: إن الإقليم له النصيب الأوفر من المصانع الصناعية بكثير من نصيب الأقاليم الأخرى، وتجري المقارنة عادة بمعيار أو أكثر من المعايير المستخدمة في دراسة جغرافية الصناعة من خلال عدد المصانع، والعمال، والقيمة المضافة، ورأس المال، ومقدار الطاقة، وكمية الوقود، وكمية مستلزمات الإنتاج (الدليمي، ٢٠١٨، ص٧١).

٢ – التنوع الصناعي

هو تواجد عدة صناعات في منطقة ما أو وجود عدد كبير من الصناعات المختلفة بالإنتاج في إقليم معين أو على مستوى دولة، وهذا يقود إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد الوطني؛ مما يتيح عناصر قوة في جسم الدولة اقتصاديًا بخاصة في ظروف الأزمات والطوارئ، ويعمل التنوع على خلق مرونة خاصة بكل الإنتاج حيال تغيرات الطلب أو تغيير النفقات الصناعية التي تساعد في عملية الانتقال الأيدي العاملة من صناعة إلى أخرى في حال تعرضها إلى الأزمات، فضلاً عن توفير المهارات المتنوعة (السماك، ٢٠١٨، ص٧٠).

المعايير المستخدمة في قياس الهيكل الصناعي

١–عدد المصانع: يقصد به عدد المصانع القائمة في الإقليم، ويعد من أبسط المعايير، وأنه متوفر غالبًا، ويسمح بتداوله إلا إنه قد لا يتوفر في بعض الأقاليم على مستوى الوحدة الإدارية الصغيرة واستخدامه في قياس الهيكل الصناعي.

٢– عدد العمال: يعد من أكثر المعايير استخداماً في قياس حجم النشاط الصناعي، وهو مؤشر جيد يعطي صورة واضحة عن النشاط الصناعي.

٣-**رأس المال** يتضمن مجموع ما تستخدمه الصناعة من رأس المال لتدوير العملية الإنتاجية واستمرارها خلال مدة العمل (الجنابي، ٢٠١٣، ص٧٠).

يتضح من الجدول رقم (١) أن الصناعة المعدنية حصلت على المرتبة الأولى في الهيكل الصناعي في عدد مصانعها؛ إذ بلغت ٦١٥٩ مصنعًا بنسبة مئوية ٣٠،١٤٪ من مجموع الصناعات في العراق، أما الصناعة الإنشائية فقد جاءت بالمرتبة الثانية بلغت ٥٢٨١ مصنعًا بنسبة مئوية ٢٥،٨٤٪ من مجموع الصناعات في الهيكل الصناعي للعراق، وهذا ناتج من توفر المقومات الصناعية الطبيعية والاقتصادية التي بدورها ساعدت على توطن الصناعات في العراق.

الجدول رقم (١)

عدد المصانع في العراق لعام٢٠٢٢

نوع الصناعة	عدد المصانع	%
المعدنية	٦١٥٩	٣٠،١٤
الإنشائية	٥٢٨١	٢٥،٨٤
الغذائية	٣٢٨٦	١٦،٠٨
النسيجية	٣١٤١	١٥،٣٦
الكيماوية	٢٥٦٥	١٢،٥٥
المجموع	٢٠٤٣٢	٩٩،٩٪

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بغداد، بيانات غير منشورة ٢٠٢٢.

أما فيما يخص عدد العمال نلحظ من الجدول رقم (٢) أن هناك تفاوتًا في عدد العمال باختلاف الصناعات، وبما تحتاجه من قوة عاملة؛ إذ حصلت الصناعة الإنشائية على المرتبة الأولى بلغت ٤٤٠٠٠ ألف عامل بنسبة مئوية بلغت ٢٣،٧٪، أما الصناعة المعدنية فجاءت بالمرتبة الثانية بلغت ٤١٠٠٠ ألف عامل من مجموع العمال في العراق بنسبة مئوية بلغت ٢٢،١٪، وهذا ناتج من أن الصناعة الإنشائية تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة ولاسيما صناعة الطابوق والإسمنت والكاشي...الخ من الصناعات.

الجـدول رقم (٢)

عدد العمـال في الصناعات / ألف عامل ٢٠٢٢

نوع الصناعة	عدد العمال	%
الإنشائية	٤٤٠٠٠	٢٣،٧
المعدنية	٤١٠٠٠	٢٢،١
الكيماوية	٤٠٠٠٠	٢١،٦
الغذائية	٣٤٠٠٠	١٨،٣
النسيجية	٢٦٠٠٠	١٤،٠
المجموع	١٨٥٠٠٠	٪١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، بغداد، ٢٠٢٢

خـارطة رقم (١)

عدد المصانع والعمـال في العراق لعام (٢٠٢٢)

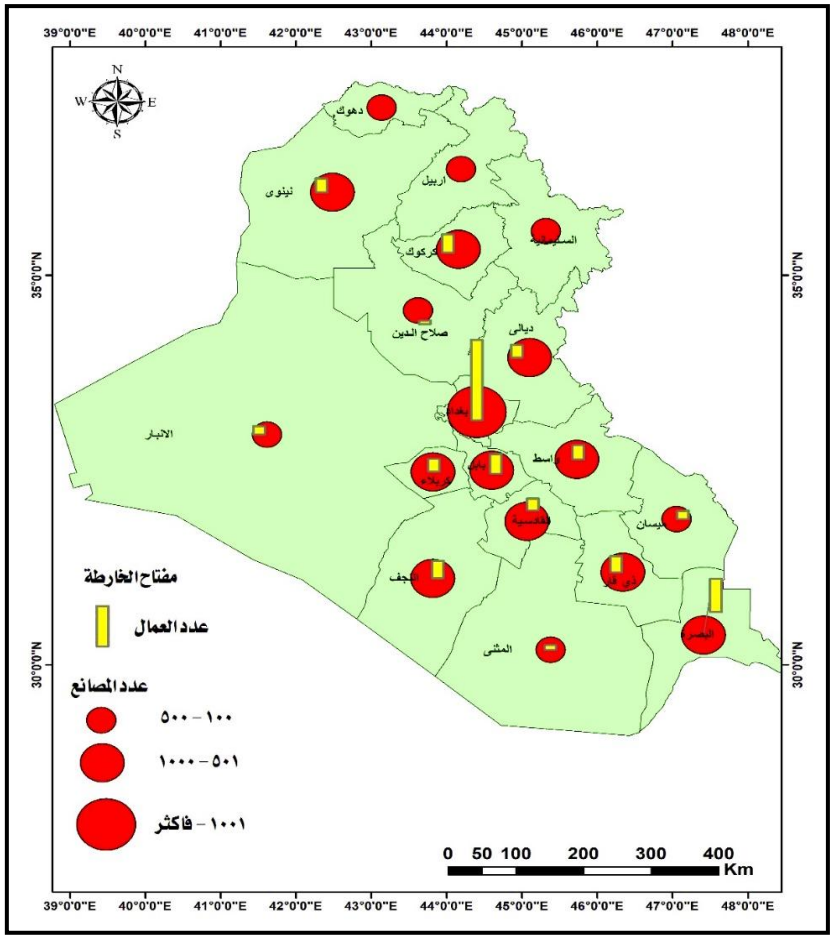

المصدر: عمل الباحثة اعتمادًا على خارطة العراق الإدارية والجدول (١-٢).

من الجدول (٣) يتبين أن الصناعة الكيمياوية سجلت أعلى النسب في استثمار رؤوس الأموال في صناعتها؛ إذ بلغت نسبتها ٢٣٣٠٠٠٠٠٠ مليون دينار عراقي بنسبة مئوية بلغت ٩٧،٧٪ من مجموع رأس المال المستثمر في الصناعة، وهذا ناتج عن ما تحتاجه هذه الصناعة من رؤوس أموال في تغطية نفقات صناعتها من شراء المكان الملائم، وتوفير الآلات والمكائن، ومواد أولية؛ لأجل إنجاز العملية الإنتاجية.

من الجدول رقم (٣) يتضح أن الصناعات الكيمياوية سجلت بالمرتبة الأولى من مجموع الصناعات؛ إذ بلغت ٢٣٣٠٠٠٠٠٠ مليون دينار عراقي بنسبة مئوية ٩٧،٧٪ من إجمالي الصناعات في العراق، وأن هناك تفاوتًا كبيرًا في استثمار رأس المال بين الصناعات، وهذا ناتج من اختلاف كل صناعة بما تطلبه من رأس مال ثابت أو نقدي؛ لأجل إتمام العملية الصناعية، وبدوره ينبغي على الدولة توفير الدعم الكامل في سبيل تطوير الصناعة، وتحقيق الوفورات الاقتصادية؛ للنهوض باقتصاد البلد، وتطوير الصناعة.

الجدول رقم (٣)

رأس المال المستثمر في الصناعة / مليون دينار عراقي ٢٠٢٢

نوع الصناعة	رأس المال المستثمر في الصناعة	%
الكيمياوية	٢٣٣٠٠٠٠٠٠	٩٧،٧
الإنشائية	١٦٠٠٠٠٠	٠،٦
المعدنية	١٤٠٠٠٠٠	٠،٥
الغذائية	١٢٢٠٠٠٠	٠،٥
النسيجية	١١٢٠٠٠٠	٠،٤
المجموع	٢٣٨٣٤٠٠٠٠	١٠٠٪

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بغداد، بيانات غير منشورة،٢٠٢٢

المبحث الثاني: واقع التركيب الصناعي في العراق

نظرًا لتطور القطاع الصناعي في العراق، وتزايد أهميته كأحد أوجه النشاط الاقتصادي القومي، برزت لنا الأهمية في دراسة العوامل الطبيعية والبشرية التي لها دور كبير في دراسة واقع الهيكل الصناعي في العراق.

أولاً: العوامل الطبيعية:

١-الموقع الجغرافي

يعد الموقع الجغرافي (الفلكي) من أبرز المقومات الجغرافية التي تضع الخصائص والمعايير التي تتأثر بها الوحدة السياسية؛ إذ تبرز أهميتها من النواحي السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية، ويقع العراق بالجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا في أقصر مسافة بين البحر المتوسط والخليج العربي، وبهذا الموقع يشغل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي؛ إذ يقع بين دائرة عرض ٢٩،٦-٣٧،٢ شمالاً وبين خطي طول ٢٩-٣٨ – ٣٦-٤٨شرقاً، وبهذا يقع في القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة (معروف، الطيف، علي،٢٠١٦، ص٢١). لاحظ الخارطة (٢).

خارطة رقم (٢)

الموقع الجغرافي والفلكي للعراق

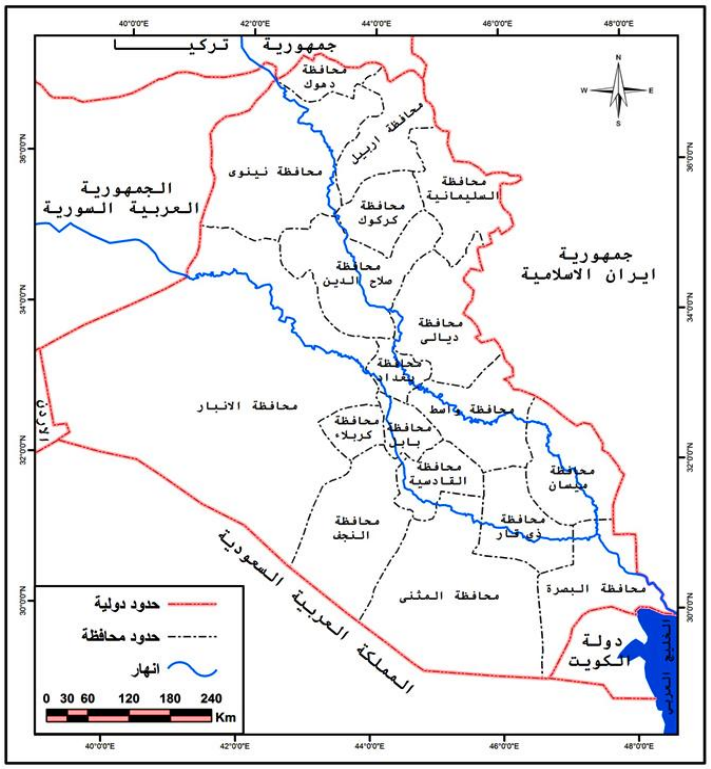

المصدر:عمل الباحثة اعتمادا على وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ٢٠٢١

٢-التكوين الجيولوجي

تمثل دراسة التكوين الجيولوجي للعراق أمرًا في غاية الأهمية لمعرفة الإمكانات الطبيعية، ونوعية الصخور وما تحتويه من معادن مختلفة، التي يمكن أن توفر للصناعة مدخلات مهمة تساعد على تطور النشاط الصناعي ونموه؛ لذلك فإن العراق مر بحقب تاريخيه مختلفة، وتعرض من خلالها إلى الكثير من الحركات الباطنية والخارجية، ولم يكن تأثير هذه الحركات متشابها على جميع أجزائه، فأدى ذلك إلى تباين التكوين الجيولوجي لأرضه، واختلفت بذلك بنيته الجيولوجية بما تحتويه من معادن وصخور، فضلاً عن توزيعها الجغرافي.

وقد أوضحت العديد من الدراسات الجيولوجية أن معظم أرض العراق وخلال الزمن الأول والثاني كان مغطى بمياه بحر تيش في ما عدا بعض الأجزاء القليلة من الهضبة الغربية التي تعد جزءًا من الكتلة العربية الصلدة ظاهرة غير مغمورة بالمياه فيما تغوص أطراف الهضبة الشرقية في مياه البحر التي عملت الأرسابات البحرية على ارتفاعها عن مستوى السطح.

أما في الزمن الثالث فتعرض العراق إلى حركات التوائية ألبية، وكونت جبال العراق، وامتدت من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، وأصبحت جبال شمال العراق موازية الى جبال طوروس وتقترب من جبال زاكروس في إيران من الجهة الشمالية الشرقية، وتنسجم معها مع انحراف في اتجاه جبال زاكروس فيتحول من شمال غربي نحو الجنوب الشرقي.

أما الالتواءات في جنوب الجبال فتكون امتداداتها أقل ارتفاعًا وأكثر تباعدًا، ويقل ارتفاعها نحو الجنوب والجنوب الغربي، بالنسبة للمنطقة الجبلية والمتموجة اطلق عليها الجيولوجيون بمنطقة الطيات والتواءات والسهول المحصورة في ما بينها التي ظهرت على السطح، واتخذت من وضعها الحالي في عصر البلاسيوسين؛ أي: آخر عصر من الزمن الثالث، ويعتقد أنها تعرضت أجزاؤها إلى حركات أرضية أخرى أدت إلى حدوث فوالق وانكسارات تغاير الاتجاه العام لشكل الطيات في العراق.

إن الصفيحة العربية الصلدة الممتدة نحو أطراف الهضبة الغربية التي وصلت حافاتها إلى أسفل الخليج العربي والسهل الرسوبي بعد اصطدامها بالصفائح الأخرى الإيرانية والاناضولية والسورية المجاورة أصبحت منطقة الاصطدام منطقة غير مستقرة تنجم عن احتكاك بينهما هزات أرضية مستمرة مختلفة القوة؛ ونتيجة لهذه الحركات السابقة، وتراجع البحر ظهرت أجزاء أخرى

من العراق، منها: جبل سنجار في نينوى، جبل عنزة عند الحدود الإيرانية العراقية، وفي المنطقة الغربية ظهرت منطقة الوديان وحزام الرمال غرب النجف ومنطقة الدبدبة جنوب العراق، وجبل سنام ومنطقة الحجارة.

أما السهل الرسوبي فظهر تدريجيًا خلال الزمن الرابع (الهولوسين) نتيجة الترسبات التي حملتها مجاري الأنهار والأمطار والثلوج الذائبة إلى المنخفض الذي كان بشكل التواء مقعر ممتلئ بمياه البحر فتراجع البحر وظهرت المدرجات النهرية ليكتمل ظهور السهل الفيضي في وسط العراق وجنوبه (الجنابي، ٢٠٢٠، ص٢٧-٢٨).

الخارطة رقم (٣) البنية الجيولوجية للعراق

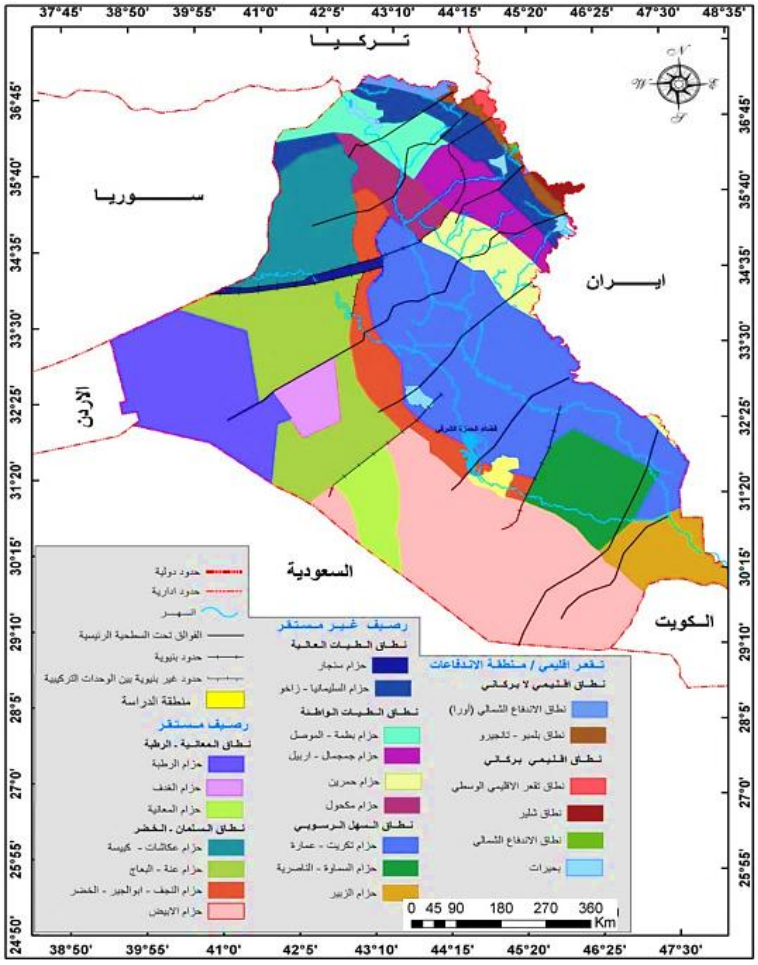

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، خارطة العراق البنيوية، بمقياس رسم ١/١٠٠٠٠٠٠٠، ١٩٨٩

٣- مظاهر السطح (التضاريس)

أدت العوامل الباطنية وعوامل التعرية إلى تكوين سطح العراق بشكله الحالي إلا إن الهضبة الغربية هي الجزء الوحيد من العراق يحتوي على صخور قديمة التي تعد جزءًا من هضبة الجزيرة العربية المغطاة بطبقة من الصخور الكلسية، وأزيح قسم من هذا الغطاء الكلسي؛ بسبب عوامل التعرية في الأقسام الغربية من الهضبة الغربية؛ لذا فإن الجزء الغربي من العراق (السهل الرسوبي) يعد حديث التكوين؛ بسبب الالتواءات التي كونت المنطقة الجبلية والالتواء المقعر كون السهل الرسوبي بفعل عوامل التعرية المختلفة، فبالإمكان تقسيم سطح العراق إلى أربعة أقسام، هي:

١-المنطقة الجبلية

تشغل هذه المنطقة الأقسام الشمالية الشرقية من العراق تقدر مساحتها ٦٪ من مساحة العراق، وتمتد على شكل هلال من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي؛ إذ أدت إلى ظهور الجبال الالتوائية التي يتراوح ارتفاعها ما بين ١٠٠٠-٣٦٠٠ م، وتتكون من الصخور النارية والرسوبية والمتحولة وتقسم المنطقة على قسمين، هما:

أ- الجبال الالتوائية المعقدة (١٠٠٠-٣٦٠٠) م

ب- الجبال الالتوائية البسيطة (١٠٠٠-٢٢٠٠) م

تنتشر في هذه المنطقة مجموعة من السهول، مثل: سهل شهر زور، السندي، رانية، السليمانية، وتعد من المناطق المشهورة بالزراعة والأخشاب وتربية الأغنام؛ مما تهيئ إمكانية قيام الصناعات الغذائية والجلدية والخشبية، وتزداد أهميتها من خلال ما تحتويه من رواسب معدنية غير مستثمرة (السماك، واخرون، ١٩٨٥، ص١٩).

٢- المنطقة المتموجة

تسمى المنطقة الشبه جبلية أو الروابي تشغل مساحة تقدر بـ ١٥٪ من إجمالي مساحة العراق الكلية، وتتكون هذه المنطقة من سلسلة من الجبال المنخفضة الارتفاع يتراوح ارتفاعها ما بين٢٠٠- ١٠٠٠م، وعلى شكل قوس يبلغ طوله ٥٠٠كم، وعرضه ٨٠ -١٥٠ كم، يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، ويتألف من مجموعة من الجبال، وهي: حمرين، عطشان، مكحول، عدي، ابراهيم، تلعفر، اشكفت، سنجار، وتضم هذه السلاسل مجموعة من السهول

الرسوبية، والهضاب الواطئة، والتلال القصيرة والواطئة، وتشمل مقلوب، وبعشيقة، عين الصفرة، عين زالة، تل موسى، تل عوينات.

وتشكل السهول مساحة كبيرة من هذه المنطقة، مثل: سهل حمرين الذي يمتد بمحاذاة السفوح الشرقية لجبال حمرين، وسهل ديبكة، وسهل أربيل وحمرين المملوءين بالترسبات من الرمل والحصى. وتتكون من الهضاب كهضبة كركوك التي تقع بين منطقة الجبال العالية من الشمال الشرقي وبين السهول والسلاسل الجبلية في الجنوب الغربي، وتكونت هذه الهضبة بسبب ارتفاع القشرة الأرضية، وحدثت فيها بعض الالتواءات المحدبة والمقعرة عند حافاتها الغربية.

أما هضبة الموصل التي تقع في القسم الشمالي الغربي من المنطقة الشبه جبلية التي يحدها الزاب الكبير من الشرق، وجبال سنجار وإبراهيم وعطشان من الغرب، ويقسمها نهر دجلة على قسمين متساويين تقريبًا [١٣]. فتمتاز بأنها منطقة زراعية جيدة، ومنطقة مراعٍ تحوي أعدادًا كبيرة من الثروة الحيوانية، وتحتوي على ثروات معدنية، مثل: النفط والغاز والكبريت، وتساعد على توطين الصناعات الغذائية والنسيجية والجلود والمعدنية التي تساعد على تطوير النشاط الصناعي.

٣- الهضبة الغربية

تقع في القسم الغربي من العراق وتمتد من غرب الفرات حتى هور الحمار ثم تمتد جنوبًا بموازاة شط العرب، وتنتهي بالخليج العربي، وتبلغ مساحتها ٥٥٪ من مساحة العراق الكلية، وتتميز الهضبة بأقسام رئيسة كونتها العوامل الطبيعية، وعملت على تباينها، مثل: منطقة الجزيرة، ومنخفض الثرثار، ومنطقة الوديان، ومنطقة الحجارة، ومنطقة الدبدبة، والحافات المتقطعة للهضبة (الجنابي، العزاوي، ٢٠٢١، ص٤٢).

وهذه المظاهر التضاريسية للهضبة لها أهمية اقتصادية؛ لما تحويه من الكثير من المعادن الفلزية واللافلزية، وأهمها: الكلس، والرمل، والحصى، والجبس، والدولومايت، والكبريت، والقار، والنفط، والفوسفات، والحديد، واليورانيوم، وساعدت على تشجيع الاستيطان السكاني، وممارسة الزراعة والرعي (السماك، ٢٠١٨، ص٢٦).

إن انتشار هذه الموارد بشكل اقتصادي يسهم في توفير ما تحتاجه الصناعة من مواد أولية سواء نباتية أو حيوانية، وتطوير الصناعات الغذائية، والنسيجية، والإنشائية والكيمياوية.

٤- السهل الرسوبي

احدث أقسام سطح العراق تكوينًا يطلق عليه بالسهل الفيضي، وتقدر مساحته ٢٤٪ من إجمالي مساحة العراق، ويكون شكله طولي مستطيل من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بمسافة تزيد على ٦٥٠كم، ويقدر عرضه قرابة ١٣٠كم، وأقصى عرض له ٢٥٠ كم، وينحصر هذا السهل ما بين المنطقة المتموجة في الشمال، وإلى الخليج العربي من الجنوب، والهضبة الغربية من الشمال الغربي والغرب، وبين الحدود الإيرانية من جهة الشرق.

يغلب على سطحه الانبساط، ويقسم السهل الرسوبي إلى عدة أقسام تضاريسية، هي: مدرجات الأنهار، وسهول الأنهار، وسهول الدلتا، ومنطقة المستنقعات، ومنطقة المصب، والسهل الساحلي، وسهول المروحة، والحافات الشرقية للسهل (الجنابي، ٢٠٢٠، ص٤٩).

يتميز هذا السهل بوجود المعادن، مثل: النفط والغاز الذي سهل فرصة الاستثمار الصناعي والاستفادة من الموارد الاقتصادية؛ لإقامة العديد من الصناعات كالغذائية والنسيجية والكيماوية والهندسية، والاستفادة من وفورات التكتل الحضري، وسهولة النقل الذي يعمل على خفض كلفة الانتاج الصناعي.

٤-المادة الأولية

تمثل المادة الخام أحد أهم المقومات الصناعية الواجب توفرها؛ لتحقيق العملية الإنتاجية الصناعية سواء مادة أولية (زراعية – حيوانية)، أو مادة معدنية، وتفرض المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية بصيغة مدخلات على المؤسسات الإنتاجية فلابد من الاهتمام بنسبها، ودراسة أهميتها النسبية في الناتج النهائي من أجل تحديد الموقع الأفضل لقيام صناعة مستفيدة من كلفة نقلها، ومحاولة تقليلها إلى أقل حد ممكن (محمد، ٢٠٠٦، ص١١٧). ومن الطبيعي أن ينعكس استغلال الدولة للموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية على التنمية الصناعية، فالإنتاج الصناعي يعتمد على المواد الأولية التي ينتجها الإنسان في جوف الأرض أومن سطحها (صالح، ١٩٨٥، ص٥٠)؛ ولذلك فأن توفر هذه المواد الأولية تعد من أهم المرتكزات الأساسية في تطوير النشاط الصناعي، وتحقيق التنمية الصناعية. لاحظ الخارطة الآتية.

خارطة رقم (٤)

المواد الأولية ومناطق التعدين الرئيسة في العراق

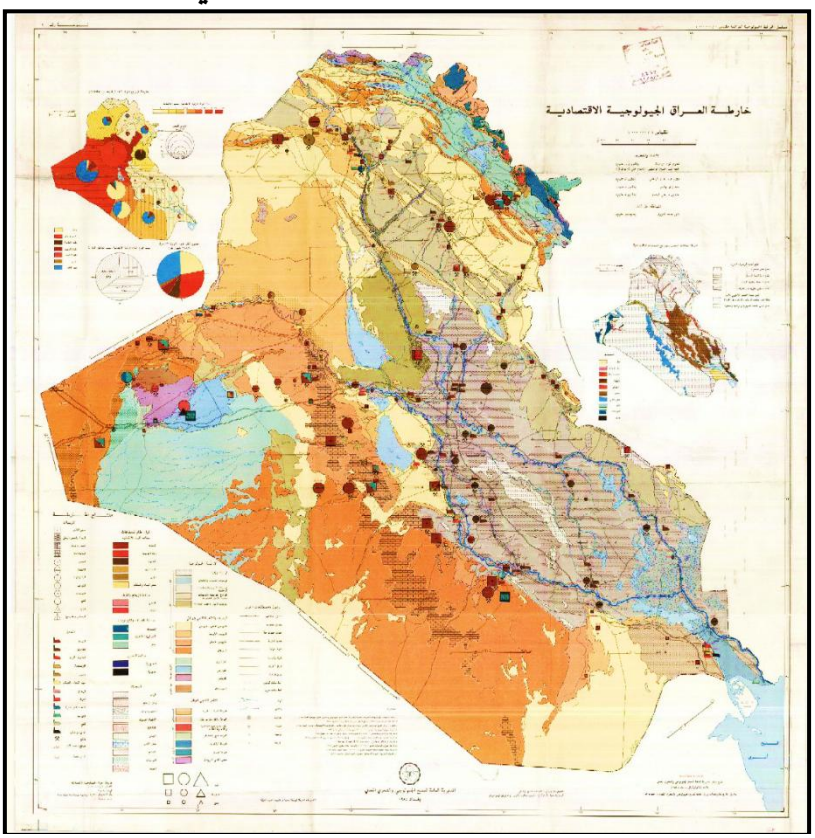

المصدر: الهيئة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني،٢٠٠٣

المقومات الاقتصادية

١-السوق

يعد السوق من المقومات المؤثرة في قيام الصناعة ونموها، ويتحدد السوق بحجم الطلب إلى السلع الاستهلاكية الواجب توفرها للسكان ويتأثر السوق بثلاثة جوانب مهمة، هي:

١-سعة السوق؛ أي: حجم الطلب على المنتوج الصناعي، وهذا يرتبط أساسًا بالمستهلك.

٢-القدرة الشرائية الحد الأدنى من الطلب الذي يبرز وجود الفعالية الصناعية.

٣-طبيعة الناتج النهائي للصناعة؛ إذ تتباين الصناعات في ما بينها من حيث طبيعة الإنتاج وبدوره يؤثر في طبيعة الاتجاهات الجغرافية للتوطن الصناعي للمنشأة الصناعية (Smith , 1989 , p63) ؛ لذلك فإن إقامة بعض الصناعات بالقرب من السوق هو تحقيق لرغبات متبادلة بين صاحب المصنع والمستهلك، وهي مرتبطة في العراق باختلاف محافظاته، وعدد سكانه، واختلاف مستويات الدخول المعيشية، بفتح آفاق واسعة أمام كل سوق لكل محافظة في اعتمادها على إمكانياتها وإمكانية المحافظات الأخرى في تبادل السلع والمنتجات الصناعية.

٢- طرق النقل

تمثل إحدى المرتكزات الأساسية لقيام الصناعة؛ لأنها تقوم بتجميع المدخلات الصناعية وإيصالها إلى الموقع الصناعي، فضلا عن نقل وتوزيع المنتجات الصناعية المخرجات إلى الاسواق والمستهلكين، فإن توفر طرق النقل ووسائله الرخيصة والملائمة للمنتجين تؤدي إلى اتساع منطقة التسويق، وهناك صناعات تبرز فيها أهمية النقل؛ لتقليل كلفتها، مثل: الصناعة الإنشائية؛ إذ تحتاج إلى أن تتوطن بالقرب من الأسواق، أو بالقرب من المادة الخام؛ لأجل تقليل كلفة نقلها؛ لذلك فإن دور النقل يبرز أثره في اقتصاديات النقل، وتحديد موقع المشروع الصناعي، فقد شهد العراق تطورًا كبيرًا في وسائل نقله البري والجوي والمائي والأنابيب الذي شجع على حدوث تطورات كبيرة في توطين الصناعات، وأسهم في إقامة صناعات في مناطق جديدة لم تكن موجودة؛ مما أعطته حيوية للنشاط الصناعي في البحث عن مناطق لقيام صناعات جديدة نحو مصادرها الأولية أو مصادر الطاقة أو الأسواق (محمود، ٢٠١٣، ص١٢٣).

الخارطة رقم (٥)

طرق النقل الرئيسة للعراق لعام ٢٠٢٢

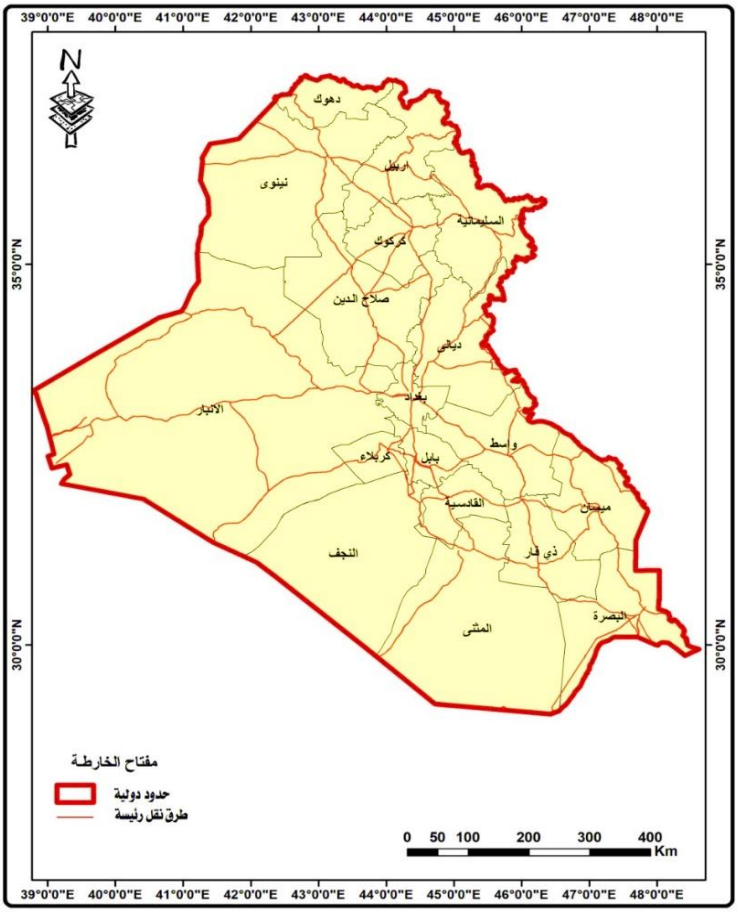

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الهيئة العامة للطرق والجسور، ٢٠٢٢

٣- مصادر الطاقة

تمثل مصادر الطاقة والوقود أهم العناصر الأساسية للعملية الصناعية ودورها في خفض كلف الإنتاج، ومن ثَمَّ زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الصناعية (عبدالحميد، ٢٠٢١، ص١٠١)، وعليه فإن العراق يضم مصادر متنوعة من الطاقة والوقود المتمثلة بالنفط والغاز والكهرباء كما هو موضح في خارطة رقم (٦)؛ إذ تعد هذه المصادر عصب الصناعة التحويلية. وتتفاوت الصناعات في استغلال مصادر الطاقة بحسب حاجتها في إنتاجها الصناعي كما في الصناعة الانشائية؛ إذ تحتاج في إنتاج الطن الواحد من السمنت إلى ٢٠٠ لتر من النفط (العزاوي، ٢٠٠٢، ص٤٨) ولا سيما صناعة الطابوق والبلوك الثرمستون والكاشي، فلابد من توفر مصادر رخيصة في إنجاز عملياتها الصناعية الذي يزيد من إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية في العراق.

الخارطة رقم (٦)

مصادر الطاقة في العراق ٢٠٢٢

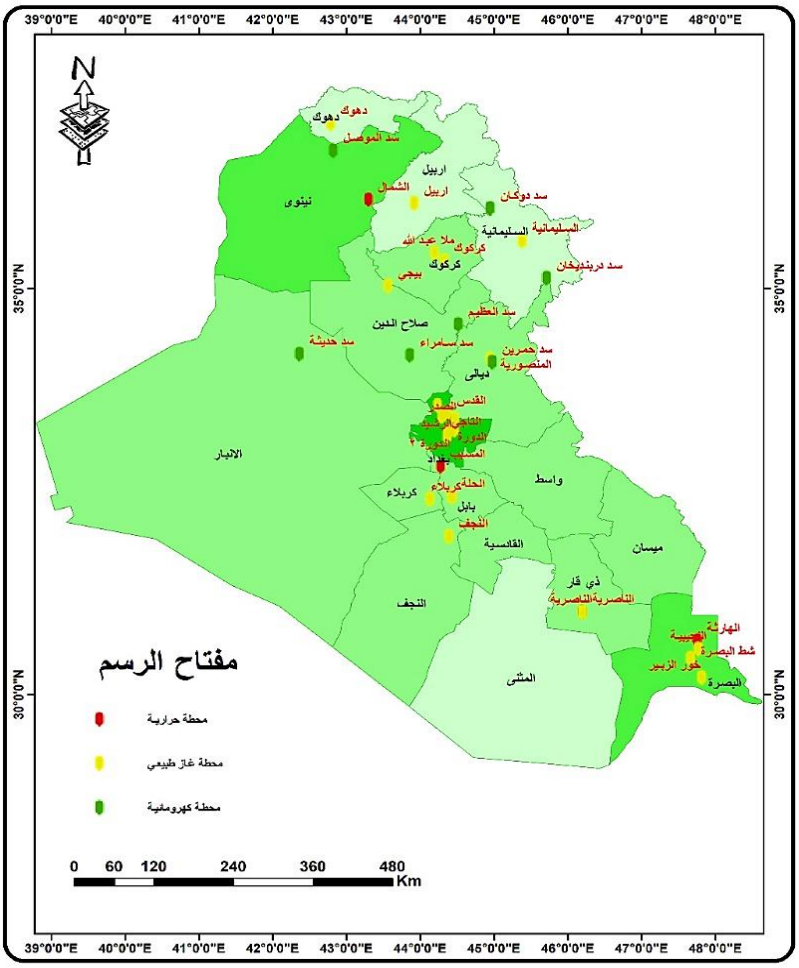

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٢٢

٤-السكان

يعد السكان أحد العوامل المهمة في النشاط الصناعي؛ إذ إن قوة العمل ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالواقع السكاني وخصائصه التي تنعكس إيجابًا أو سلبًا على خصائص قوة العمل الصناعي، ولاسيما عدد العمال ومستوى تأهيلهم وتدريسهم وإنتاجهم، وفي كلف العمل ونسبتها من إجمالي كلف الإنتاج، وفي العراق كما مبين في الجدول (٤) أن عدد السكان قد تزايد؛ إذ بلغ بحسب تقديرات السكان لعام ٢٠٢٢ (٤١،١٩٠،٦٥٨) بمعدل نمو٢،٥٪ سنويًا [1] وهذا العدد يكفي لتزويد الصناعة التحويلية بكافة فروعها بالأيدي العاملة اللازمة لتشغيل الصناعات القائمة أو تلك التي يمكن إقامتها مستقبلاً.

يتبن من الجدول رقم (٤) أن توزيع السكان متفاوت بين المحافظات؛ إذ جاءت محافظة بغداد بالمرتبة الأولى بنسبة ٢١،٣٪ من مجموع سكان العراق، تليها محافظة نينوى بالمرتبة الثانية بنسبة ٩،٧٪، أما البصرة فجاءت بالمرتبة الثالثة، فقد بلغت ٧،٦٪ من مجموع سكان العراق، وهذا التوزيع يعطي أهمية لهذه المحافظات في توفيرها للقوة العاملة الصناعية ولاسيما الصناعات التي تحتاج قوة عاملة كثيرة كالمعدنية والإنشائية والكيماوية.

أما التركيب البيئي (الحضر والريف) للسكان فهناك تباين واضح بين المحافظات العراقية؛ إذ جاءت بغداد بالمرتبة الأولى في نسبة التحضر بنسبة بلغت ٢٦،٥٪، تليها محافظة نينوى بنسبة سجلت ٨،٤٪، وبدوره يشجع إلى حد كبير في إقامة المشاريع الصناعية وتوفير متطلباتها من القوة العاملة.

الجدول رقم (٥)

عدد سكان العراق (حضر – ريف) بحسب تقديرات السكان للعام ٢٠٢١

المحافظة	عدد السكان	%	الحضر	%	الريف	%
دهوك	١٣٩٦٤٨٠	٣،٣	١٠٣٤١١٥	٣،٥	٣٦٢٣٦٥	٢،٩
نينوى	٤٠٣٠٠٠٦	٩،٧	٢٤٤٣٨٦١	٨،٤	١٥٨٦١٤٥	١٢،٧
السليمانية	٢٣٣٦١٩١	٥،٦	١٩٧٩٤٧٦	٦،٨	٣٥٦٧١٥	٢،٨
كركوك	١٧٢٦٤٠٩	٤،١	١٢٧٦١١٤	٤،٤	٤٥٠٢٩٥	٣،٦
اربيل	٢٠٠٣٩٦٣	٤،٨	١٦٦٨٢٨١	٥،٩	٣٣٥٦٨٢	٢،٧
ديالى	١٧٦٨٩٢٠	٤،٢	٨٧٠٣٢٦	٣،٢	٨٩٨٥٩٤	٧،٢
الانبار	١٩١٤١٦٥	٤،٦	٩٥٧٣٩٣	٣،٣	٩٥٦٧٧٢	٧،٧
بغداد	٨٧٨٠٤٢٢	٢١،٣	٧٦٨٢١٣٦	٢٦،٥	١٠٩٨٢٨٦	٨،٨

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، تقديرات سكان العراق، بيانات منشورة، ٢٠٢١.

بابل	٢٢٣١١٣٦	٥،٤	١٠٧٧٠٦٤	٣،٧	١١٥٤٠٧٢	٩،٢
كربلاء	١٣١٦٧٥٠	٣،١	٨٨٠٤٠٥	٣،٠	٤٣٦٣٤٥	٣،٥
واسط	١٤٨٩٦٣١	٣،٦	٨٩٦٥٣٦	٣،١	٥٩٣٠٩٥	٤،٧
صلاح الدين	١٧٢٣٥٤٦	٤،١	٧٧٧٢٠٠	٢،٧	٩٤٦٣٤٦	٧،٦
النجف	١٥٨٩٩٦١	٣،٨	١١٣٥٥٠١	٣،٩	٤٥٤٤٦٠	٣،٦
القادسية	١٣٩٤٨٨٤	٣،٣	٧٩٩٠٨١	٢،٩	٥٩٥٨٠٤	٤،٨
المثنى	٨٧٩٨٧٤	٢،١	٤٠٨٦٥٣	١،٤	٤٧١٢٢١	٣،٧
ذي قار	٢٢٦٣٦٩٥	٥،٤	١٤٥٢٩٧٤	٥،٠	٨١٠٧٢١	٦،٥
ميسان	١٢٠٢١٧٥	٢،٩	٨٨٧٩٦٠	٣،٠	٣١٤٢١٥	٢،٥
البصرة	٣١٤٢٤٩٠	٧،٦	١٥٥٢١٢٥	٥،٣	٥٩٠٣٢٤	٤،٧
المجموع	٤١١٩٠٦٥٨	٪٩٩	٢٨٧٧٩٢٠١	٪٩٦	١٢٤١١٤٥٧	٪٩٧

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الاحصاء السكاني، بيانات منشورة، ٢٠٢١

٥-السياسة الحكومية

هي الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة والتي تقوم بموجبها بدعم النشاط الاقتصادي والصناعي بمختلف مفاصله بعامة من خلال سن القرارات والتشريعات والانظمة التي تراعي حماية المستهلك والمنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة، وجشع المستثمر في بعض الأحيان، ويعمل على تهيئة الظروف المناسبة لدعم القطاع الخاص وتشجيعه في إحداث التغيرات الشاملة والجوهرية؛ لتلبية حاجات الأسواق المحلية المتزايدة من السلع (الجنابي، احمد، ٢٠٢١، ص١٢٦).

وتتأثر الصناعة بشكل كبير بالسياسة الحكومية سواء عن طريق القوانين أو عن طريق التدخل المباشر، ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيًا كأن تشجع على تطور الصناعة ولاسيما تطور صناعة معينة أو نمو منطقة محددة، أو قد يكون تأثيرها سلبيًا بمنع تطور صناعة ما أو بمنع إنشاء المصانع في منطقة معينة، وكلاهما يؤثر تأثيرًا كبيرًا في توزيع الصناعة (بنداري، ٢٠١١، ص١٧٠)

المبحث الثالث: الملامح المستقبلية للهيكل الصناعي في العراق

من أجل البحث في دراسة الملامح المستقبلية للهيكل الصناعي، وتحقيق الهدف من هذه الدراسة بعد استعراضنا للإمكانيات المتاحة في دراسة النشاط الصناعي فلا بد من إعطاء بعض المقترحات التي تصب في تحفيز النشاط الصناعي والاقتصادي، وتحقيق تغير في الهيكل الصناعي، من هذه المقترحات المدرجة في جدول رقم (٦).

الجدول (٦)

الصناعات المقترحة لمحافظات العراق لعام ٢٠٢٢

المحافظة	نوع الصناعة المقترحة
نينوى	خلايا الطاقة الشمسية – مشاريع تدخل بها مادة الكبريت – معصرة لإنتاج زيت الزيتون – معامل تنقية البذور
الانبار	تعبئة الأسماك – منتجات الخضرة المجمدة والمجففة والمصنعة والمخللة والمركزة – صناعة الكرفانات
صلاح الدين	بدائل الحصة – شيش تسليح – تصنيع قناني غاز – مشاريع البتروكيمياويات – مخازن مجمدة ومبردة – صناعة الالبان
ديالى	العربات والمعدات الثقيلة – أجهزة وفلاتر تنقية الهواء
بغداد	قابلوات ومحولات – وحدات ضخ الغاز السائل – منتجات طبية (إنتاج أطراف صناعية – شاش – لواصق – اربطة – خيوط جراحة – حقن طبية – اسرة مستشفيات)
بابل	أنسجة نباتية – تدوير النفايات – طابوق الناري
النجف	إنتاج الآلات، وأنابيب ومعدات سقي زراعية – الأسمدة
كربلاء	زجاج بلاستيكي مضغوط (منتجات ذات الاستخدام الواحد ورقي بلاستيكي)
ميسان	قابولات ومحولات – صناعات خشبية (بلاطات– أقلام –خشب مضغوط– نوافذ متحرك (باجور)
ذي قار	منتجات الخضر المجمدة والمجففة والمصنعة والمخللة والمركزة – تعبة الأسماك مصابيح كهربائية
البصرة	زوارق وسفن بحرية – شيش تسليح – أنابيب الضغط العالي
القادسية	انسجة نباتية – تدوير النفايات
المثنى	منتجات الخضر المجمدة والمجففة والمصنعة والمخللة والمركزة خلايا الطاقة الشمسية
كركوك	صناعات البتروكيمياوية – البلاطات – صناعات جلدية– صناعات قطنية
واسط	لا يوجد

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، بغداد، ٢٠٢٢

يتضح من الجدول رقم (٦) أن الواقع الصناعي للعراق قابل للتغير؛ وذلك من خلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة اللازمة للاستثمار الصناعي كالمادة الأولية سواء زراعية (نباتية حيوانية) التي تدخل في صناعات غذائية ونسيجية كما هو مقترح في كثير من محافظات العراق (نينوى – الأنبار – صلاح الدين – بابل – القادسية – واسط) وكذلك مواد معدنية تدخل في الصناعات الإنشائية والكيمياوية اللافلزية، مثل: (نينوى – بابل – ذي قار – كربلاء – مثنى – كركوك – البصرة) وهناك مواد خام ومواد نصف مصنعة متوفرة للقيام في العديد من الصناعات المعدنية الأساسية والهندسية كما هو موجود في كثير من المحافظات (بغداد – نينوى – الانبار – ديالى – النجف – ميسان – واسط – المثنى).

نستنتج مما تقدم أنه من الممكن رسم صورة للهيكل الصناعي في العراق قائم على أساس التخصص الصناعي في كل محافظة من محافظات العراق، علماً أن هذا التخصص قائم على توافر المقومات المتاحة للتخصص التي تساعده على إعطائه فرص قوية لتحقيق تكامل صناعي في العراق.

الاستنتاجات:

١- تبلغ مساحة العراق ٤٤٣.٠٣٥كم^{٢} وعدد سكانه ٤١،١٩٠،٦٥٨ نسمة بمعدل نمو سنوي ٢،٥٪ للعام ٢٠٢٢، يضم العراق تنوعاً من الإمكانيات الطبيعية والسكانية والاقتصادية التي تجعله مهيئ لإقامة أقاليم تخطيطية تحقق التكامل الاقتصادي بين محافظاته.

٢- يتمتع العراق بمواد أولية زراعية (نباتية حيوانية) كمدخلات أساسية للصناعات الغذائية والنسيجية والخشبية والورقية، وكذلك يمتلك مواد خام معدنية وباحتياطات كبيرة تساعده على قيام صناعات كيمياوية وإنشائية لا فلزية، وقدرته على استيراد بعض المواد الأولية بشكل خامات أو نصف مصنعة لقيام صناعات هندسية ومعدنية أساسية، كل هذه الموارد قادرة على تحقيق تخصص صناعي في أغلب المحافظات.

٣- حققت بعض الصناعات القائمة في منطقة الدراسة وبحسب المؤشرات الصناعية (عدد العمال – عدد المصانع – رأس المال) الريادة في الصناعات المعدنية والإنشائية والكيمياوية

والغذائية، وهذا يعد عاملاً إيجابيًّا قائمًا على التخصص الصناعي المستقبلي في الهيكل الصناعي.

٤- على الرغم من تنوع طرق النقل في كثير من محافظات العراق إلا إنها ليست بالمستوى المطلوب؛ بسبب قدمها من جهة، وعدم ارتباطها بالأسواق مباشرة، وهذا يعمل على زيادة تكاليف النقل والإنتاج، ويعد عاملاً سلبيًّا للنهوض بالقطاع الصناعي.

٥- على الرغم من تشريع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار الصناعي في العراق إلا إن التوجه الحكومي محدود لعدة أسباب، منها: انتشار الفساد المالي والإداري، وقلة عائدات الاستثمار الصناعي؛ مما أدى إلى عزوف الكثير من المستثمرين سواء محليين أو أجانب، وهذا انعكس سلبيًّا على القطاع الصناعي.

المقترحات:

١- وضع برامج متكاملة من الناحية التنفيذية للقيام بالعمليات التخطيطية الصناعية على مستوى العراق من أجل استثمار الثروات الطبيعية.

٢- التشجيع على إقامة مدن صناعية جديدة مقترحة تتوزع على محافظات العراق في المناطق غير المأهولة بالسكان وخارج التصميم الأساس لمراكز المحافظات؛ إذ تتخصص بفرع أو أكثر من الفروع الصناعية التحويلية مع الأخذ بنظر الاعتبار الإمكانيات المتاحة في تلك المحافظة.

٣- تشجيع الصناعات الوطنية بمختلف فروعها وحمايتها بإصدار مجموعة من التشريعات القانونية والحكومية كالتعريفة الجمركية أو الضرائب على السلع المستوردة والاعتماد على السلع المحلية؛ مما يعطي حافزًا لزيادة الإنتاج الصناعي المحلي.

٤- إعادة تأهيل شبكة طرق النقل بين المحافظات وربطها في المدن الصناعية من جهة، والأسواق من جهة أخرى، مع تحديث شبكة السكك الحديدية لتشمل كل محافظات العراق.

٥- إنشاء محطات كهربائية جديدة وتأهيل القديمة فيها بهدف زيادة الإنتاج الكهربائي، وتزويد القطاع الصناعي من أجل إعادة تشغيل المصانع المتوقفة.

المصادر:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، تقديرات سكان العراق، بيانات منشورة ٢٠٢١.

جمهورية العراق، وزارة الصناعة المعادن المديرية العامة للتنمية الصناعية، بغداد، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الرسائل والأطاريح:

بنداري، إيناس صبري (٢٠١١)، **الصناعة في محافظة الإسماعيلية دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**، رسالة ماجستير، غ.م، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر.

عبدالعباس، كفاية عبدالله (١٩٩١)، **الخدمات الصناعية لمدينة البصرة**، رسالة ماجستير، غ.م، كلية الآداب، جامعة البصرة.

عبدالحميد، إسحاق نمر عبد الحسين (٢٠٢١)، **واقع الاستثمار الصناعي في محافظة البصرة وآفاقه المستقبلية**، أطروحة دكتوراه، غ.م، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة.

العزاوي، سمير وادي رحمان (٢٠٠٢)، **الصناعات الإنشائية في محافظة النجف**، رسالة ماجستير، غ.م، كلية الاداب، جامعة الكوفة.

محمد، فارس مهدي (٢٠٠٦)، **الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق**، أطروحة دكتوراه، غ.م، كلية الآداب، جامعة البصرة.

الكتب:

الجنابي، عبد الزهرة، أحمد، فراس ناظم (٢٠٢١)، **التكامل الصناعي منافعه آلياته وتطبيقاته**، ط١، مؤسسة دار الصادق الثقافية.

الجنابي، عبد الزهرة (٢٠١٣)، **الجغرافية الصناعية**، ط٢، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الجنابي، عبد الزهرة (٢٠٢٠)، **جغرافية العراق الاقليمية (بمنظور معاصر)**، ط١، مطبعة الصادق للنشر والتوزيع.

الجنابي عبد الزهرة علي، العزاوي، سمير وادي رحمان (٢٠٢١)، **الهيكل الصناعي في العراق (الواقع والآفاق المستقبلية)**، المكتبة الوطنية، بغداد.

الدليمي، صبحي أحمد (٢٠١٨)، **جغرافية الصناعة من منظور معاصر**، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السماك، محمد أزهر سعيد (٢٠١١)، **جغرافية الصناعة، بمنظور معاصر**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

السماك، محمد أزهر سعيد السماك وآخرون (١٩٨٥)، **العراق دراسة إقليمية**، جـ١، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

صالح، حسن عبد القادر (١٩٨٥)، مدخل إلى جغرافية الصناعة، ط١، دار الشروق، عمان، الأردن.

محمود، محمد شكر (٢٠١٣)، **الصناعات الإنشائية في محافظة السليمانية دراسة في جغرافية الصناعة**، منشورات مركز كوردستان الاستراتيجية، السليمانية.

معروف، فلاح جمال، الطيف، بشير إبراهيم، علي، سلام فاضل (٢٠١٦)، **جغرافية العراق (الطبيعية والسكانية والاقتصادية)**، دراسة في الجغرافية الإقليمية، ط١، دار دجلة، عمان، الأردن.

References:

Official Sources

Central Statistical Organization. (2021). *Annual statistical abstract: Iraq population estimates* [Published data]. Ministry of Planning, Republic of Iraq.

General Directorate for Industrial Development. (2022). *Industrial development data* [Unpublished data]. Ministry of Industry and Minerals, Republic of Iraq.

Theses and Dissertations

Abdulabbas, K. A. (1991). *Industrial services in the city of Basra* (Master's thesis, College of Arts, University of Basra).

Abdulhameed, I. N. A. (2021). *The reality and future prospects of industrial investment in Basra Governorate* (Doctoral dissertation, College of Education for Human Sciences, University of Basra).

Al-Azzawi, S. W. R. (2002). *Construction industries in Al-Najaf Governorate* (Master's thesis, College of Arts, University of Kufa).

Bandari, E. S. (2011). *Industry in Al-Ismailia Governorate: A geographical study using GIS* (Master's thesis, Faculty of Arts, Zagazig University, Egypt).

Mohammed, F. M. (2006). *Large-scale food industries in Iraq* (Doctoral dissertation, College of Arts, University of Basra).

Books

Al-Janabi, A. Z. (2013). *Industrial geography* (2nd ed.). Dar Al-Safa for Publishing and Distribution.

Al-Janabi, A. Z. (2020). *The regional geography of Iraq: A contemporary perspective* (1st ed.). Al-Sadiq Printing and Publishing.

Al-Janabi, A. Z., & Al-Azzawi, S. W. R. (2021). *The industrial structure in Iraq: Reality and future prospects*. National Library, Baghdad.

Al-Janabi, A. Z., Ahmed, F. N. (2021). *Industrial integration: Benefits, mechanisms, and applications* (1st ed.). Al-Sadiq Cultural Foundation.

Al-Dulaimi, S. A. (2018). *Industrial geography from a contemporary perspective* (1st ed.). Amjad Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Samak, M. A. S. (2011). *Industrial geography: A contemporary perspective*. Al-Yazouri Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Samak, M. A. S., et al. (1985). *Iraq: A regional study* (Vol. 1). Directorate of Books Printing and Publishing, University of Mosul.

Mahmoud, M. S. (2013). *Construction industries in Sulaymaniyah Governorate: A study in industrial geography*. Kurdistan Strategic Center Publications, Sulaymaniyah.

Saleh, H. A. (1985). *An introduction to industrial geography* (1st ed.). Dar Al-Shorouk, Amman, Jordan.

Ma'roof, F. J., Al-Taif, B. I., & Ali, S. F. (2016). *Geography of Iraq: Physical, demographic, and economic* (1st ed.). Dar Dijlah, Amman, Jordan.

Smith, D. (1989). *Industrial geography* (1st ed.).